

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
ون DISPARU المفقودون
المفقودون DISPARU المنة
ت DISPARUES المفقودون
الفتودون DISPARUS
ن DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS ال

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 5 أكتوبر/ ديسمبر 2002

بطاقة الانخراط

الاسم و اللقب:

العنوان:

الرمز البريدي: المدينة:

الهاتف:

العنوان الالكتروني:

*أنخرط في تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2002 (€ 30)

α أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.
الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر
و إعادة إرسال النشرة إلى: تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

Collectif des Familles de disparu(e)
148 rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris.

100 مليون سنتيم و شهادة وفاة

مسعاهم كما وافق وساند مطالبهم. " أعدكم بأن كل مطالبكم سوف تحول في تقرير إلى رئيس الجمهورية " هكذا أعلن. تمننت العائلات بأن تكون للسلطات العمومية الإرادة لفتح هذا الملف جديا، و وضع نهاية لمأساة يعيشها آلاف الأشخاص.

التطويق والضرب

كرد على اقتراح التعويضات لفاروق قسنطيني، قررت عائلات المفقودين في 06 نوفمبر 2002 التوجه لرئاسة الجمهورية انطلاقا من مكان تجمعهم الأسبوعي أمام مقر "ل.و.إ.ت.ح.إ.و.". الهدف من هذه المسيرة هو تسليم مذكرتهم شخصا إلى رئيس الجمهورية. أوقفت المظاهرة التي كان أغلبية طليعتها، نساء مسنات بعد حوالي 500 متر من انطلاقها، من قبل عدد من قوات الأمن لم يتوانوا عن الشتائم والضرب، موجّهين لكلمات و بالأقدام.

إبراهيم فخار، صحفي من جريدة "الفجر" كان يتابع المظاهرة في إطار عمله، تم ضربه في عين المكان قبل أن يأخذ إلى مركز شرطة كافينياك حيث تم ضربه بعنف. آخر تم تهديده من قبل ضابط مؤكدا له "لو تكتب أي كلمة عني، سوف أقتلك".

نحن طي النسيان

في 17 فيفري 2002، دعت جمعية أس أو أس مفقودون إلى مظاهرة للعائلات أمام رئاسة الجمهورية بالجزائر العاصمة، هذا الأمر جاء امتدادا لمظاهرة 06 نوفمبر 2002، و في إطار تكرار رفض عائلات المفقودين بقبول مبلغ "100 مليون سنتيم وشهادة وفاة" (أنظر أعلاه). مئة من الأشخاص تجمعوا صباحا أمام قصر رئاسة الجمهورية، أملا في تسليم المذكرة إلى الرئيس بوتفليقة. بعد مفاوضات مع الشرطة الذين رفضوا بطبيعة الحال السماح لهم بالدخول، تم استقبال العائلات أخيرا، من طرف السيد بن عاشور " وزير العلاقات العمومية " و الذي رفض أخذ المذكرة بحجة أنها ليست موجهة له. خلال المقابلة التي تمت بحضور حرس

ندد كل من تحالف عائلات المفقودين في الجزائر وجمعية أس أو أس مفقودون بشدة، من خلال بيان صحفي صادر في 04 نوفمبر 2002 ، بالتصريحات التي أدلى بها فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، في جريدة الشروق اليومية الصادرة في 03 نوفمبر 2002 حول طريقة تسوية مسألة المفقودين في الجزائر. بالنسبة لرئيس "ل.و.إ.ت.ح.إ.و"، إن الأمر ينحصر فقط في تقديم مبلغ قدره 100 مليون سنتيم لعائلات المفقودين بالإضافة إلى شهادة وفاة، وغلق الملف.

بطبيعة الحال ردت عائلات المفقودين وممثلوها بشدة على هذا الإقتراح، مستحضرين الوقاحة المرتبطة بالمساومة، وأكدوا على الرفض التام لتقييم مفقود بمبلغ مالي و أعلنوا مجددا أن "أبناءهم ليسوا للبيع و(أنه) ليس لهم ثمن " مطالبين بالحقيقة والعدالة حول مصير كل الأشخاص الموقوفين من قبل قوات الأمن (بجميع أسلاكها) والمفقودين منذ ذلك الحين. " إن التفكير فقط في جراءة الإعتقاد في إمكانية تبديل عزيز بمبلغ من المال و قطعة من ورق لا يحتمل ". بالنسبة لعائلات المفقودين، إن هذه العرض يظهر مجددا النية السيئة للسلطات العمومية، واحتقارها للعائلات. لقد كررت عائلات المفقودين تسجيل تأسيس الحقيقة والعدالة بخصوص هذا الملف.

التناقضات

من قبل، في 5 سبتمبر السابق التقت عائلات المفقودين وممثلوها في الجزائر العاصمة و قسنطينة و وهران و سطيف و غليزان ومستغانم، بفاروق القسنطيني وقدموا له شخصا مذكرة تحوي المبادئ الأساسية من أجل مسعى مشترك لتسوية الملف. وخصوصا العناصر المتعلقة ب"التعويض الذي لا يمكنه في أي حال استبدال أو إلغاء أي مسعى من أجل الحقيقة حول مصير أبناءهم، ولا يمكنه استبدال وضع سياسة وطنية حقيقية لرد الاعتبار." خلال هذا اللقاء، قبل فاروق القسنطيني

جمهوري، طيلة نصف ساعة، جددت العائلات شكاويها، مطالبة بأن يتم تسوية ملف المفقودين إطار الحقيقة والعدالة. حتى وإن كانت العائلات مثل العادة محاطة بقوات الأمن المنتشرة بقوة، والتي رافقتها نحو مقر "ل.و.إ.ت.ح.إ."، لم تقع أعمال عنف في ذلك اليوم.

منظمة العفو الدولي بلندن، من 3 إلى 17 نوفمبر

ردا على دعوة الفرع البريطاني لمنظمة العفو الدولي، التقت نصيرة ديتور خلال 3 أيام، أعضاء من البرلمان الإنجليزي ومن غرفة اللوردات، وكذا شخصيات سياسية أخرى وأعضاء منظمات غير حكومية. وقدمت كذلك ندوة إعلامية موجهة إلى أعضاء الأمانة الدولية للعفو الدولي.

وانتهى هذا السفر باجتماع عمل مع كل المجموعات الإنجليزية لمنظمة العفو الدولي، والتي تعمل على موضوع الإختفاءات القسرية في الجزائر. أشارت نصيرة ديتور خلال هذه المناسبة، إلى أهمية الرسائل المرسلة من قبل المجموعات إلى السلطات الجزائرية (بطاقات تصف حالة الاختفاء مع صورة الشخص)، حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا ترد أبدا. لا يجب الإستهانة بهذه التصرفات، لأن التحالف يعلم بأن هذه الرسائل قد قرأت وعلمت بها الحكومة. لقد أقترح على الأعضاء البقاء على اتصال مع العائلات للشرح لها، طريقة البحث عن ذويهم. كما شرح لهم ضرورة إعلام عائلات المفقودين بحقوقهم لدفعهم إلى إستخدام جميع الطعون أمام العدالة الجزائرية، وكذا أمام جميع الهيئات الدولية المكلفة بحقوق الإنسان.

جولة ألمانية من 2 إلى 11 ديسمبر

برلين: 2 و 3 ديسمبر

أجرت الناطقة الرسمية للتحالف تنقلا إلى ألمانيا، بدعوة من مجموعة التنسيق الجزائري لمنظمة العفو الدولي بألمانيا، لإعلام المجموعات وبعض الشخصيات السياسية، عن ظاهرة الاختفاء القسري في الجزائر.

استهلّت هذه الجولة، بقاء البعثة المغاربية للبرلمان الألماني. أكد الرئيس الحالي للمجموعة على اهتمامه الخاص بملف المفقودين. تبع ذلك بموعد مع باربرا لوشبيلر، الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولي ألمانيا و روث خوتتر، مقررة الشرق الأوسط لمنظمة العفو، و من خلاله قاموا بتحديد نوع العمل الواجب تحقيقه. وقد أكدت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية، على التزامها بالمتابعة بكل اهتمام، المصادقة على إتفاق الشراكة من قبل البرلمان الألماني. أشارت نصيرة ديتور كما فعلت بلندن، إلى أهمية بقاء مجموعات منظمة العفو على إتصال بالتراسل مع عائلات المفقودين، لتشرح لها العمل الذي ينجزونه. وكذلك استقبلت نصيرة ديتور من قبل سيفريد هليقر، نائب مسيحي و عضو في مجموعة عمل " السياسة الخارجية " و لجنة التعاون و التطوير الاقتصادي للبرلمان الألماني، الذي طلب معلومات عن ظاهرة الاختفاءات بشكل عام. اقترح النائب تحديد موعد مع المجموعة البرلمانية المكلفة بالمغرب العربي، لإجراء مبادلات حول هذا الموضوع. ومن جهة أخرى، تمكنت الناطقة الرسمية للتحالف أثناء غداء مع لجنة حقوق الإنسان، بحضور رئيستها كريستا نيكالز، عرض جميع أعمال التحالف وأهداف الجمعية. تأثرت كريستا نيكالز كثيرا بالمأساة التي تعيشها عائلات المفقودين، وقررت أن تتبنى ابن نصيرة ديتور، أمين عمروش، مفقود منذ 30 جانفي 1997.

هانوفر: 4 و 5 ديسمبر

في هانوفر، في 4 و 5 ديسمبر، جرت محاضرة بحضور صحفيين، تبتعتها محادثات مع مجموعة العفو الدولي بهانوفر، و مقابلة مع جوشن مولر، المقرر "المغربي" في وزارة الشؤون الخارجية. استقبل رئيس بلدية هانوفر الناطقة الرسمية للتحالف في مقر البلدية، ومن بين النقاط المتناولة في المبادلات، المصادقة على اتفاقات الشراكة. في اليوم الموالي، خصصت نصف ساعة للصحافة المحلية، بعدها نظمت محاضرة ونقاش من قبل مجموعة هانوفر، في فريدرشوسدورف. أجرت نصيرة ديتور مقابلة مع إذاعة جهوية HESSISCHER RUNDFUNK"

إنتهت هذه الجولة بزيارة للمجموعات بخمسة مدن: فريدرشوسدورف و وابلين القريبة من شتوتغرد و داتشو و ميونيخ و أنفولستاد. وكما في باقي المدن، تم تنظيم ندوات مفتوحة ومناقشات ولقاءات مع الصحافة في داتشو. تبعا للندوة الصحفية بداتشو، حضرت نصيرة ديتور إلى حصة دينية في الكنيسة البروتستانتية لإحياء ذكرى معسكرات الاحتشاد. تأثر الراهب بوضعية عائلات المفقودين، ووعد على تحسيس الشخصيات السياسية في محيطه.

طلب الاعتماد لجمعية أس أو أس مفقودون

قرر المجلس الإداري لجمعية أس أو أس مفقودون، أثناء الاجتماع الذي انعقد في 9 سبتمبر، إيداع النظام الأساسي للجمعية لدى الولاية، وهذا لطلب الاعتماد الرسمي للجمعية. و قد حررت عائلات المفقودين النظام الأساسي، في انتظار الجمعية العامة. تم انتخاب مكتب مؤقت بموجب الإجراء المتعلق بالجمعيات.

المكتب بالجزائر العاصمة

ينعقد اجتماع أعضاء المكتب في مقر جمعية أس أو أس مفقودون كل ثلاثاء. نظمت تنقلات في مختلف الولايات للقاء عائلات المفقودين، وتكوين ملفات جديدة والتي سوف ينظر فيها فيما بعد بالجزائر العاصمة. انتقل وفد من المكتب إلى جيجل في 03 أكتوبر 2002 وتلقى فيما بعد 58 ملف تحتوي على وثائق. من جهة أخرى، دعي ممثلو عائلات من مناطق أخرى إلى الجزائر العاصمة. وهكذا تم جلب 98 ملف من جيجل و 92 من ولايات وهران و معسكر مستغانم و ولايات مجاورة. فقط خمسة عشر ملفا أرسل عن طريق البريد. كما انتقل وفد إلى وهران في سبتمبر لتجنيد العائلات من جديد في كل المنطقة. جمع مسؤولو لجنة وهران ما يقارب مئة ملف، قاموا بتحويلها إلى مكتب تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بباريس.

تهديد عائلات المفقودين

يوم الأربعاء 09 ديسمبر، انتقل أعضاء مكتب جمعية أس أو أس مفقودون للقاء العائلات في منطقة سيدي غيلاس، القريبة من شرشال بولاية تيبازة، حيث تم إزعاج وتخويف عائلات المفقودين من قبل الأمن العسكري. لاسيما محمد ميجيلي، عضو في جمعية أس أو أس مفقودون، والذي أستقبل وفد الجزائر العاصمة، والذي لم يظهر أبوه منذ 9 فيفري 1995. محمد ميجيلي طلب منه مرتين وبإلحاح، من قبل شخصين من الأمن العسكري، إن كان يملك معلومات جديدة. أكد محمد ميجيلي بأن الشخصان معروفان في المنطقة، وقد أخبرهما بأنه عضو في جمعية أس أو أس مفقودون، وأنه سيتبع تدابير عن طريق محاميه لوقف التخويف. يبدو أن عوني الأمن العسكري حملا محل الجد ذلك، فلم يعاودا الظهور.

الانتخابات

عشية الانتخابات المحلية، أرسلت رسالة مفتوحة من قبل جمعية أس أو أس مفقودون، إلى جميع الأحزاب السياسية من أجل جلب إنتباههم وإعلان موقفهم حيال قضية الإختفاءات القسرية أثناء حملتهم. لم يرد أي حزب على هذه الرسالة. لذلك قرر ممثلو جمعية أس أو أس مفقودون، المشاركة في الاجتماعات السياسية لحزب القوى الاشتراكية و حزب جبهة التحرير الوطني و حزب العمال وأحزاب أخرى، لمناشدة رجال السياسة مباشرة حول موضوع الإختفاءات القسرية. في اجتماع لحزب جبهة التحرير الوطني، أخذت عائلات المفقودين الكلمة التي لم يرد تركها لها، وكإجابة عن أسئلتها، انسحب المتدخلون الجالسون بالمنصة، من هذه الأخيرة.

التحضيرات للندوة الدولية حول الإختفاءات القسرية

انتقلت نصيرة ديتور إلى الجزائر العاصمة من 02 إلى 06 نوفمبر 2002 لتحضير الندوة الدولية حول الإختفاءات القسرية، التي نظمت بمبادرة من جمعية صمود، بالشراكة مع جمعية أس أو أس مفقودون، وبالتعاون مع الرابطة الجزائرية لحماية حقوق الإنسان. ببرنامج الندوة، التي كان من المفروض إنعقادها في 17 و18 جانفي 2003، عدة جوانب من الإشكالية توافقت: البعد القانوني للإختفاءات القسرية، البعد السياسي وكذا الشهادات و التجارب على المستوى الدولي (حالات الفقدان في المغرب ، لبنان و البوسنة...).

تربص في برشلونة من 15 الى 24 ديسمبر

أرسل وفد مكون من ممثلين عن كل منطقة (شرق، غرب ووسط) من طرف جمعية أس أو أس مفقودون، للمشاركة في تدريب ببرشلونة حول رد الاعتبار للضحايا، نظمته منظمة العفو الدولي بالشراكة مع الجمعية SODEPAU . ومن بين أعضاء الوفد، حسان فرحاتي، المكلف بخزينة الجمعية، المفترض مشاركته في هذه الدورة، والذي بدون جواز سفر، لم يستطع مغادرة الأراضي الجزائرية للمرة الثانية هذه السنة، إذ في شهر سبتمبر السابق، أراد المناضل المشاركة في تدريب حول رد الاعتبار للضحايا في مركز النديم بالقاهرة، إلا أنه ظل من المستحيل الحصول على جواز سفره، في غياب أسباب تفسر هذا التوقيف الإداري. الكثير من أقارب المفقودين، وجدوا في نفس الوضعية دون معرفة الأسباب.

ديسمبر

نظمت جمعية أس أو أس مفقودون في 25 ديسمبر، حفلة من أجل أبناء مفقودين. مئة من الأطفال شاركوا في هذا الاجتماع الاحتفالي، حيث قرؤوا أشعارا كتبوها بأنفسهم. بمناسبة هذا اليوم المنشط من قبل مهرج، قدمت لهم وجبة خفيفة وهدايا.

أطلق ميشال قرنات، المدير العام لمنظمة العفو الدولي بكندا الناطقة بالفرنسية، حملة تبرعات مالية في كندا من أجل دعم نشاطات تحالف عائلات المفقودين بالجزائر. جرت هذه العملية عقب لقاء بين نصيرة ديتور والفرع الكندي لمنظمة العفو الدولي خلال جولتها بكندا في مارس 2002. إلى يومنا هذا، سمح ذلك بمنح تبرعا قدره 600 أورو للتحالف.

زيارة مرصد حقوق الإنسان إلى الجزائر

وصل إريك قولدستن من مرصد حقوق الإنسان في مهمة إلى الأراضي الجزائرية (الجزائر العاصمة، غليزان، وهران و قسنطينة) حيث التقى بأعضاء من جمعية أس أو أس مفقودون وعائلات، حيث عقد معهم عدة اجتماعات عمل. عرضت عليه حالات إختفاءات قسرية وملفات. كان ذلك مناسبة لجمع شهادات عائلات من أجل إتمام تقريرهم النهائي حول الإختفاءات القسرية.

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

في 5 نوفمبر 2002، استقبلت جمعية أس أو أس مفقودون السيدة إلين تاريوت، المكلفة الجديدة بحقوق الإنسان بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر ومساعدتها السياسية السيدة سعاد الشيخ. رغبت إلين تاريوت الاستماع إلى شهادات عائلات مفقودين، وكذا الإطلاع على وضعية الأشخاص المفقودين بالجزائر. وبالتحديد، أرادت معرفة موقف جمعية أس أو أس مفقودون، فيما يخص التعويضات المادية المحتملة، وشهادات الوفاة، لمعرفة كيفية معالجة هذا المشكل أمام السلطات الجزائرية.

صلاح الدين سيدهم، مناضل في حقوق الإنسان مهدد

أعلم تحالف عائلات المفقودين بالجزائر، بأفعال مضايقة ضد عائلة صلاح الدين سيدهم. في 26 ديسمبر 2002 يظل صلاح الدين سيدهم، طبيب جراح ومناضل من أجل حقوق الإنسان، موضوع تهديد بصورة منتظمة. في الثمانينات، استجوب وهدد من قبل الشرطة السياسية بسبب موافقه من أجل تحرير الأشخاص الموقوفين خلال مظاهرات الربيع الأمازيغي. حذر صلاح الدين سيدهم

في التسعينيات المجتمع الدولي من ممارسة التعذيب والإعدام غير القضائي الممارس، و ظاهرة الإختفاءات القسرية وذلك بجمعه ونشره لشهادات ضحايا. وكان أول توقيف له في جوان 1992، بعد الإنقلاب في 11 جانفي 1992 ، إذ ندد في تلك الفترة ، بالإنتهاكات المرتكبة من قبل الدرك الوطني. و في ديسمبر 1994، اقتحم ثلاث مجهولين مسلحين منزله لقتله، إثرها دخل صلاح الدين سيدهم في مقاومة سرية، فواصل مع ذلك نشاطاته من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، لإيصال معلومات إلى المجتمع الدولي عن الإنتهاكات المرتكبة من قبل السلطات، لاسيما حالات الاختفاء القسري.

حالة عبد القادر مزور

عبد القادر مزور، المولود في 6 مارس 1959 ، ميكانيكي أعزب ومقيم في بومرداس اعتقل في 2 جويلية 2002، من قبل أربعة أشخاص كانوا على متن سيارة من نوع رونو كليو. حدث هذا الاعتقال بحضور ابن أخت عبد القادر مزور في عين طاية على الساعة 7 صباحا في المرآب حيث يقيم ويعمل. حسب ابن أخته، واحد من بين هؤلاء الأعوان، وجه له ضربة بقضيب حديدي قبل أن يكبل. الأب الذي ذهب إلى مركز الدرك الوطني للهاوية وجد أوراق هوية ابنه وكذلك حزامه. واحد من رجال الدرك قال له إنه لا يعلم لما هذه الأوراق موجودة عندهم، ومع ذلك أكد أن عبد القادر مشتبه به، في مساعدته لجماعات مسلحة على مستوى التخطيط اللوجستيكي. في 29 جويلية التالي، قدم شخص من بوزريعة بالجزائر العاصمة إلى مسكن أب الضحية، لإعلامه بأن ابنه على قيد الحياة وهو معتقل في تكنة للأمن العسكري، دون أن يحدد إن كانت في شاطوناف أو حيدرة. هذا الشخص نصح الأب بعدم القيام بأي بحث مؤكدا بأن ابنه قد أعتقل بهوية مختلفة.